

اسْتِفْتَاءٌ لُغَوِيٌّ

الدكتور
عبد الرزاق محيي الدين

عن استعمال مايلي :

- أ - عديد بمعنى كثير
 - ب - اسلوب « عندي كتب عدة »
 - ج - النعت « بحقة » مصدرا حين يكون المنعوت مؤنثاً
- ورد على المجمع الاستفتاء التالي ، فأحاله على لجنة الاصول فناقشته وطلبت من مقررها الدكتور عبد الرزاق محيي الدين ان يتقدم بدراسة عن الموضوع وفيما يلي نص الاستفتاء والدراسة .

١- الاستفتاء :

بيروت : ٢٢-٣-١٩٧٥ شارع الجامعة العربية : بناية الاسكندراني رقم ٣
الى السادة الاعلام رئيس المجمع العلمي العراقي واعضائه المحترمين
تحية واحتراما ، وبعد .

فانني ارجو اجابتي عن السؤالين الآتيين

- ١- لقد استشرت اربعة عشر مصدراً لغوياً بينها الصحاح ، ومقامات الحريري والاساس ، والمختار ، واللسان ، وانقاموس ، والتاج ، والمتن ، واقرب الموارد بحثاً عن قولنا « كتب عديدة » ، فوجدتها تقول : ان العديد هو العدد .

بينما قال الراغب الاصفهاني : ان الجيش العديد : هو الكثير ، وقال اللسان :
العديد : الكثرة (لم يقل : الكثير) ، وقال المعجم الوسيط : « العديد الكثير » (وقال :
ما اكثر عديدهم) فلو صح قول الوسيط هذا ، ودل (العديد) على الكثرة ،
لما احتجنا الى استعمال (ما اكثر) ، اذ يصبح معنى الجملة : ما اكثر كثرة عددهم
وهذا غير معقول .

وقال ان (العديدة) تعني الحصه ، كل من اللسان والقاموس ، والتاج ،
ومد القاموس ومحيط المحيط ، واقرب الموارد ، والمتن ، والوسيط .
وذكر أن (العِدَّة) هو الكثرة كل من اللسان ، والقاموس ، والتاج ، ومحيط
المحيط ، واقرب الموارد ، والمتن ، والوسيط .

بينما ذكر التاج والمتن ان العدة هي الجماعة قلت او كثرت . ويقول «دوزي»
في « مستدرک المعجمات » مدائن عدة : كثيرة . فهل يعني قولنا : « كتب عديدة »
انها كثيرة ، ام يعني انها معدودة ، ام يعني كليتهما ؟ وهل يحق لنا ان نقول :
عدة كتب ، وكتب عدة ؟ واذا كان لا يحق لنا ذلك فما هو المانع ؟

٢- هل يحق لنا ان نقول : هذه هي دعوته الحققة الى الجهاد ، ام يجب ان
نقول : دعوته الحق الى الجهاد ؟

ذكر العلامة الاستاذ عباس حسن في النحو الوافي ٣ / ١٨٠ ، و ٣ / ١٨٣ و
٣ / ٢٠١ ان المصدر لا دلالة له على تذكير او تأنيث ، وانه « يدل في الغالب على
مجرد الحدث . »

اي : يدل على امر معنوي محض ، لاصلة له بزمان ، ولا بمكان ، ولا بذات
ولا بعلمية ، ولا بتذكير او تأنيث ، ولا بافراد ، او ثنية ، او جمع او غيره .

ويقول العلامة مصطفى الغلاييني في « جامع الدروس العربية » ٣ / ٢٢٥ :
« المصدر الموصوف به يبقى بصورة واحدة للمفرد ، والمتنى ، والجمع والمذكر والمؤنث
فنقول : رجل عدل وامرأة عدل ، ورجلان عدل ، وامرأتان عدل ، ورجال عدل
ونساء عدل . »

وكلمة (الحق) هي مصدر : ولكن القاموس ، والتاج ، والمد ، ومحيط المحيط ، واقرب الموارد والوسيط تقول ان مصادر الفعل حق يحق او يحق هي : حقة ، وحق ، وحقوق . ومعنى الفعل حق : صار حقا .

وانا ارى ان المصدر (حقة) يجيز لنا ان نقول : الدعوة الحقة ، لاننا لسنا في حاجة الى الاتيان بالصفة مذكرة لموصوف مؤنث ، مادام لدينا مصدر مؤنث ايضاً يفرض علينا ان نقول : الدعوة الحقة والقول الحق .

وقد خطأوا قبل ذلك من يؤنث المصدر (بحت) ومن يثنيه ويجمعه ، ولكن الصحاح ، واللسان ، والقاموس ، والتاج ، ومد القاموس ، ومحيط المحيط ، واقرب الموارد ، والوسيط اجازوا تأنيث المصدر (بحت) ، وتثنيته ، وجمعه وقول : قضية سياسية بحتة ، مع ان مصدرى الفعل بحت هما (بحت) و (بحتة) وليس معهما (بحتة) ، كما هو الحال في مصادر الفعل حق : حق ، وحق ، وحقوق .

والمصدران (بحت) و (حق) هما ايضاً اسمان (كما تقول المعاجم كلها) يجب علينا ان نؤنثهما مع موصوفيهما المؤنث ، ونذكرهما مع موصوفيهما المذكور فهل نقول : الدعوة الحق ، ام الدعوة الحقة ، ام نقول كليهما ؟

ارجو ان تزودوني برأيكم الموفق خلال الاشهر الثلاثة المقبلة ، لكي انشره في معجمي الجديد « معجم عثرات الادباء » مع الاستفتاء الاملائي عن كتابة همزتي الوصل والقطع ورسم تنوين النصب .

وتفضلوا في الختام بقبول شكري وشكر الضاد والناطقين .

محمد العدناني

الدراسة :

يبدو من سؤال السائل انه يشكك في ورود « عديد » بمعنى « كثير » و « عديدة » بمعنى « كثيرة » .

وموجب شكه - فيما يبدو - ان العديد لم يرد نعتاً بمعنى كثير في كتب اللغة الموثوقة عنده ، وان المنصوص عليه في الكتب الموثقة لكلمة « عديد » امران :

اما ان يكون مصدراً « لعد » بمعنى احصى ، اذ ان مصدرها عد ، و « عديد » واما اسما بمعنى العدد ، وعليه ف « العديد » بالمعنيين المصدرى والاسمي لا يصلح ان يكون نعتاً بمعنى « كثير » لانه لا يحمل معنى الوصفية « بالاضافة الى انه لم تنص كتب اللغة الموثقة على دلالة على معنى كثير .

هذا مايتأتى لنا توجيه رأيه به .

والجواب على ذلك مايلي :-

١- ان ورود « عديد » بمعنى كثير في مفردات الراغب الاصفهاني وفي معجم الوسيط (وهي المعاجم غير الموثقة عنده) يكفي للقناعة بصدق وروده ، وبجواز استعماله بهذا المعنى فالمصدران : مفردات الراغب والمعجم الوسيط من الوثيقة بمكان يصح الركون اليه ، وان لم يسنده ماوقف هو عليه في المعاجم الموثقة عنده اذ قد يكون مما وقفوا عليه وفات السائل ، او يكون مما استنبطوه من الاستعمالات العربية الموثوقة . ويقرب ذلك ما سنعرضه من شواهد .

٢- ان كلمة « العدد » و « العديد » بالمعنى الاسمي مما يصح ان ينعت بالقلة وبالكثرة فيقال عدد قليل ، وعديد قليل ، وعدد كثير وعديد كثير . فمما نسب الى السموأل بن عادياء :

تعيّرنا أنا قليل عديدنا فقلت لها ان الكرام قليل

ومما نسب الى « ذي الرمة » (في هجاء راعي ابل وقومه امرئ القيس بن سعيد

ابن مناة :

ألاقبّح الله امرأ القيس انها كثير مخازيها قليل عديدها

وقال المتنبّي :

يقدن الفناء غداة اللقاء الى كل جيش كثير العيدي

وقال الشريف الرضي :

ماضرنني لما فلتت غروبهم اني كثرت لهم وقل عيدي
وهذا كاف لاثبات صلاحه للنعت بالقليل وبالكثير

٣- ان كلمة « العيدي » وان كانت في اصل وضعها تعني العدد مطلقاً كثيراً كان او قليلاً إلا ان الاستعمال غير من مدلولها عند الاطلاق وجعلها تعني « العدد الكثير » ، كما جعل « العدة » تعني « العدة القوية » لامجرد العدة .

قال ابن مفرغ :

ان تركي ندى سعيد بن عثما ن بن عفان ناصري وعيدي
واتباعي اخا الضراعة واللؤم م لتقص وفوت شأو بعيد
وكلمة « عيدي » هنا تشعر بانه يريد عددي الكثير الذي انتصر به ومما
نسب للفرزدق :

اذا اجتمع الحيان «قيس» و«خندف» فثمّ «معدّ» هامها وعديدها
يريد بالهام الخاصة من «معد»، و«عديدها» العامة منها ، ولايستقيم بها مدح
الا حين تعني العدد الكثير .

وقال ابو تمام يمدح محمد بن المستهل ويصفه بالنجدة والشجاعة :

ذو ناظر حذب (١) وسمع عائر (٢) نحو الطريد الصارخ المجهود
تلقاه منفردا وتحسب انه من عزمه في عدة وعديد (٣)
وقال يمدح الحضرمي بن احمد التغلبي :

قومت عزمه الاصاله والرمح يقيم الثقافة من تأويده
ظاهرت من عتاده تغلب الغلب لمجد، وكثرت من عديده

ومن غير شك انه يريد عتادا قويا وعددا من الاعوان كثيرا

وكذلك قوله يمدح خالد بن يزيد الشيباني :

١ - ناظر حذب : مشفق

٢ - سمع عائر : منتشر

٣ - قال الصولي في شرحه : يعني المال والسلاح والجيش

« مطر » ابوك ابو اهله وائل ملاً البسيطة عدة وعديدا
فما كان « مطر » وهو ابو « اهله وائل » ليملاً البسيطة من عدة ضعيفة وعدد
قليل ؟
وقال البحري :

عدلوا الهضب من «تهامة» احلا ماً ثقلاً ورمل نجد عديدا
وهل يعدل هضب « تهامة » باحلام خفاف ، او يعدل رمل نجد بعدد قليل ؟
ومثله قوله :

واسط من ربيعة بن نزار حيث يعلو البني ويزكو العديد
وهل يزكو العدد وهو قليل .
وقوله :

خسأت عيونهم وقد طمحت له عدد عراض في العلى وعديد
وهل تخسأ عيون الاعداء الا حين تكون العدد قوية ، والعدد كثيرا .
وقال السيد المرتضى يمدح فخر الملك البويهى

هي دولة ما زلت ترأب شعبها وتذب عنها كالثا وتذود
من ذا الذي يرنو اليها طالبا ولها بيا بك عدة وعديد
وبغير شك فان تنكير « عدة » « وعديد » يدل على ان العدة قوية ، والعدد كثير .
ومن يرجع الى كلمة « العديد » عند الشعراء وغيرهم في مختلف العصور
يراها تكاد تتخصص للعدد الكثير في حين ظلت كلمة العدد مترددة بين الكثير والقليل
قال احمد شوقي يمدح سعدا في وزارته التي الفها عام ١٩٢٤ م منها باطلاقها
للسجناء السياسيين الذين حكمتهم المحاكم العسكرية الانكليزية في قصيدة
يستهلها بقوله :

بابي وروحي الناعمات الغيدا
الى ان يقول :

وجد السجين يداً تحطم قيده
ربحت من التصريح ان قيودها
او ما ترون على المنابع عدة
من ذا يحطم للبلاد قيودا
قد صرن من ذهب وكن حديدا
لاتنجلي وعلى الضفاف عديدا

ومن كل ما ذكرنا من نصوص يمكن ان يُطمأن الى ان استعمال كلمة «عديد» بمعنى « كثير » حدث خلال تطور اصاب الكلمة من دلالتها على العدد المطلق الى دلالة على العدد الكثير بحيث اذا اطلق مجردا عن النعت بالكثير دل على الكثير . كذلك الحال في « عدة » فكما كانت تصلح للعدة القوية والضعيفة صار متبادراً منها العدة القوية .

ومثل هذا التطور في معاني المفردات لا يمكن ان يقف لغوى في وجهه ، وليس من حق مؤلفي المعاجم اغفاله حين يجدونه متبادرا عند الاستعمال ، وان لم تنص عليه كتب اللغة القديمة . كذلك الحال في «عديدة» فكما قلنا في عديد انه بالاستعمال قد خُصص لمعنى كثير كذلك فان عديدة قد خلصت بالاستعمال لمعنى كثيرة وهو استعمال لانجد مانعا منه ، وان مثل هذه التاء ليست للتأنيث وانما هي التاء التي تدل على الكثرة في مثل «ايام معدودة» يقابلها التاء التي في ايام معدودات ، فحين تريد القلة تجمعها جمع مؤنث سالما وحين تريد الكثرة تجمعها بالتاء المربوطة .

اما كلمة « عدة » التي نص اللغويون على أنها بمعنى الجماعة قلت او كثرت . فمن الجائز ايضاً ان يقال انها بالاستعمال عادت ادل على الكثرة وان كانت في الاصل سالحة للقلة والكثرة .

وبخصوص السؤال عن صحة قولهم : « كتب عدة » فلانرى مانعا من صحته كما صح : عدة كتب ويكون هذا نظير العدد اذ يتقدم على المعدود ، واذ يتأخر ، فمن المستساغ والشائع ان يقال : عندي خمسة كتب وعندي كتب خمسة ، وللكتاب اجزاء اربعة ، واربعة اجزاء ونظيره ويقرب منه قولنا : اصابنا نزر مطر ، واصابنا مطر نزر ، ووردنا جم ماء ووردنا ماءاً جمماً .

ولذلك لانجد مانعا من قبول ما استدركه المستشرق « دوزي » في معجمه باعتبارها استعملت بهذا المعنى بعد ان دون المعنى الأصلي لها .

٢- وبخصوص تفضيل ان يقال : « هذه هي الدعوة الحققة الى الجهاد » على قولنا : « هذه هي الدعوة الحق الى الجهاد » بحجة ان المطابقة بين النعت والمنعوت اولى

من عدمها فما كان هناك مصدران لفعل « حق » هما الحق والحقة ، فالنعت بالمطابق اولى من النعت بغير المطابق .
هذا التفضيل محل نظر لحملة امور .

١- ان النعت بالمصدر لدى كثير من النحاة سماعي . ولم يسمع النعت « حقة » مصدراً والمنصوص على سماعه كلمة « الحق » وقد نوه بذلك النحاة .

٢- يشترط في المصدر الذي ينعت به ان يكون نكرة ولم يسمع في نص فصيح النعت بالمصدر المعرفة الا في كلمات مخصوصة نُصَّ عليها . منها كلمة « الحق » وليس منها كلمة « الحقة » .

٣- ان المطابقة بين النعت والمنعوت واجبة في غير النعت بالمصدر وغير جائزة فيه لان المصدر من حيث هو لا يجمع ولا يؤنث وقد عدوا من القليل المسموع الذي لا يقاس عليه قولهم امرأة ضيفة . فطابقوا بين المصدر ومنعوته .

٤- وقد اجازوا النعت بالمصدر المؤنث متى كان المصدر مسموعا بالتأنيث اصلا نحو رحمة وشفقة فان تاء التأنيث ملازمة لهما . وليس الامر كذلك في كلمة « الحقة » فان التاء غير ملازمة لها ، اذ ان التجرد من التاء هو الشائع في مصدر « حق » .

٥- ان المسموع في الكلام الفصيح النعت بكلمة « الحق » مصدرا وصفة وقد ورد ذلك مكررا في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي ، ولم يسمع النعت بـ « حقة » لاصفة ولا مصدرا .

قال تعالى : «هنالك الولاية لله الحقُّ» . وفي الحديث من «رأني فقد رأيت الحقَّ» : ير يد رؤيا صادقة ليست من اضغاث الاحلام .

٦- ومع ان بعض كتب اللغة نصت على ان فعل « حق » له مصدران « حقا » و « حقة » الا ان موارد الاستعمال والشواهد اوردت « حقة » اسما لامصدرا .
جاء في التاج : الحق واحد الحقوق ، والحقة اخص منه يقال : هذه حقتي أي حقني . نقله الجوهري .

وجاء : الحققة : حقيقة الامر يقال : « لما عرف الحققة مني هرب » . نقله

الجوهري . وعلى هذا فليس في الاستعمال ما يشهد بمصدريته .

٧- ان بعض الافعال له عدة معان وعدة مصادر كما في فعل « حق » والغالب

الواقع في مثل هذه الافعال ان تختلف مصادرهما باختلاف معانيهما ، بحيث

يكون للفعل بمعنى ما مصدر ويكون له بمعنى آخر مصدر غيره . ولكن بعض

اصحاب المعاجم حين يوردون مادة الفعل يذكرون جملة ما لها من مصادر ،

من غير تفريق بين المعاني ، فيظن احدنا ان جميع هذه المصادر لمادة الفعل

بكل معانيه فيبيح لنفسه ان يستعمل اي مصدر منها في اي معنى من معانيه . ولكنه

حين يستأنس ببعض المعاجم الموثوقة وبالنصوص الفصيحة يشاهد الفرق بين

المصادر في الاستعمال . ومصدر « حقة » لم يرد في جملة الاستعمال الا بالمعاني

التالية الحققة : الداهية ، والحققة : النصيب ، والحققة : الحاققة بمعنى النازلة

والحققة : حقيقة الامر ، وحققت الناقاة تحق اذا كانت استكملت الثالثة

ودخلت الرابعة .

لجملة ماتقدم من متابعة رأي كثير من النحاة أن يكون النعت بالمصدر سماعياً

ولم يسمع النعت بـ « حقة » ومن كون النعت بالمصدر مقصوراً على النعت به نكرة -

الا اذا سمع - « ولم يسمع النعت بالحققة معرفة ، انما سمع النعت « بالحقق »

معرفة . ومن كون النعت بالمصدر يلزم فيه التذكير والافراد ، الا فيما كان التاء

فيه اصلية لازمة نحو « شفقة ورحمة » . وليست التاء في « حقة » لازمة .

يضاف الى ذلك ان الاستعمال على خلافه .

لانه ماتقدم لانرى مبرراً لاستعمال النعت « الحققة » في قولهم « هذه الدعوة

الحقة الى الجهاد » ولا تفضيله على القول : « هذه هي الدعوة الحق الى الجهاد » .

هذا ما بلغه الجهد ومن الله نستمد السداد .

الدكتور

عبد الرزاق محيي الدين